الجرح والتعديل عند السلف

محاضرة ألقاها

فضيلة الشيخ

عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم

رحمه الله تعالى

فرغها واعتنى بها

أبو فارس خالد بن فضل بن محمد آل زعرب

غفر الله له ولوالديه

- النسخة الأولى -

إِنَّ الحَمْدَ لِلَّه نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَتُوب إِلَيْهِ وَنَعُوذ بِاللَّه مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِه اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّه حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّه الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّه كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّه وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّه وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَق الحَدِيث كِتَاب اللَّه، وَخَيْر الهَدْي هَدْي مُحَمَّد صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم، وَشَر الأُمُور مُحْدَثَاتُهَا، وَكُل مُحْدَثَة بِدْعَة، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَة، وَكُلَّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ.

ثُمَّ إِنَّنَا فِي هَذَا الزَّمَنُ الذي ظَهَرَتْ فِيهِ بَوَادِرِ الفِتْنَة وَالتَبَسَ فِيهِ الحَقِّ بِالبَاطِلِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِن النَّاسِ لَنَشْكُ وَنَتَوَجَعُ وَنَتَأَلَمُ مِنْ فَرِيقَيْنِ مِن النَّاسِ.

أَحَدُهُمَا: أَطْلَقَ لِلِسَانِهِ العِنَانِ فِي جَرْحِ الأَشْخَاصِ وَالكُتُبِ وَالحُكْمِ عَلَيْهِمَا

دُونَ بُرْهَان وَبِغَيْرِ حُجَّة وَعَلَى غَيْرِ علْمٍ، فَيَحْكم عَلَى هَذَا الشَّخْص بِالكُفْرِ، وَعَلَى هَذَا الكِتَاب بِالضَّلاَلِ، وَعَلَى هَذَا الشَّخْص بِالابْتِدَاعِ، وَعَلَى الآخر بِالفسْقِ، وَعَلَى الآخر بِالعَمَالَة الدَّنسَة، وَهَلُمَّ جرًّا، غَيْر وَاضِعٍ نصْب عَيْنَيْه قَوْل اللَّه سُبْحَانَه وَتَعَالَى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وَقَوْل اللَّه سُبْحَانَه وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسْرَاء: ٣٦]، وَقَوْله سُبْحَانَه وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحُجُرَات: ٦].

وَرَجُل آخر أَوْ فَرِيق آخر: أَطْلَق لِلسَانه العنَان فِي مَدْح الأَشْخَاص وَالكُتُب وَالثَّنَاء عَلَيهما وَتَوْثِيقهما دُونَ بُرْهَان وَعَلى غَيْر علْم وَبِغَيْرِ حُجَة، فَتَرَاهُ يُمَجِّدُ أَهْل الأَهْوَاء وَالبِدَع وَيَخْلَع عَلَيهم الأَلْقَاب الرَّفِيعَة العَلِيَّة وَيَمْدَح أَيْضًا وَيُثْنِي وَيُوصِي بِكُتبهم خَيْرًا، وَمِمَّا لاَ رَيْبَ فِيه أَنَّ أَهْل العِلْم رَحِمَهُم اللَّه تَعَالَى مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ تَزْكِيَة مَنْ لَيْسَ أَهْلاً لِلتَّزْكِيَة وَجَرْح مَنْ لَيْسَ أَهْلاً لِلجَّرْحِ خِيَانَةٌ لِلأُمَّة وَغِشٌّ لَهَا، بَلْ وَجَرِيمَة شَنِيعَة وَظُلْم مِنْ كُلِ وَجْه وَذَلِكَ لِمَا يَتَرَتَّب عَلَى هَذَا الجَّرْح وَعَلَى هَذَا التَّعْدِيل البَاطِلَيْن لِمَا يَتَرَتَّب عَلَى ذَلِكَ من المَفَاسِد العَظِيمَة فِي شُئُون الدِّين وَالدُّنْيَا وَلِذَلِكَ كَانَ السَّلَف رَحِمَهُم اللَّه فِي غَايَة الوَرَع عِنْدَ التَّكَلُّم فِي هَذِه القَضَايَا لِعِلْمِهِم بِمَا سَيَلْحَقهم مِنْ تَبِعَة إِذَا تَكَلَّمُوا بِغَيْرِ عَدْل وَبِغَيْرِ علْم فَتَرَاهم لاَ يُصدرُون أَحْكَامهم إِلاَّ بَعد التروي والمشاورة والنظر وقبل ذَلِكَ مراقبة اللَّه سبحانه وتَعَالَى ورؤية الوقوف بين يديه عز وجل.

وقد سطّر الإمام الذهبي رحْمة اللَّه تَعَالَى عليه كلاما متينا وضابطا جميلا فِي هَذَا الباب يجب أن يكون الآن نصب عينيّ كل من تكلم فيه، يقول رحمه اللَّه تَعَالَى كما فِي كتابه "**تذكرة الحفاظ**" فِي ترجمة أبي بكر الصديق رضي عنه يقول:

(**فَحَقٌ عَلَى المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه عَلَى أَيْضَاح مروياته ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هَذَا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مَجالسِ العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل:**

فَدَعْ عَنْكَ الكِتَابَة لَسْتَ مِنْهَا ** وَلَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالمِدَادِ

-ثُمَّ يقول-: **فَإِن آنَسْتَ يَا هَذَا مِنْ نَفْسِكَ فَهْمًا وَصِدْقًا ودينا وورعا وإلا فلا تتعبنّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فباللَّه لا تتعبنّ، وإن عرفت أنك مخلّط مخبّط مهمل لحدود اللَّه فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج ويُنكب الزغل ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله**) انتهى كلامه رحِمه اللَّه.

وهذا الكلام من هَذَا العالم مبنيٌ عَلَى الشروط التي وضعها أهل العلم فيمن يحق له أن يتصدى للجرح والتعديل وهي شروط كثيرة منها -وهو ما يهمنا فِي هَذَا الزمن-:

مَعْرِفَة أسباب الجَّرْح والتعديل: فيجب عَلَى من نصب نفسه لهذا الأمر أن يعرف الأشياء التي تكون مبررًا لجرح هَذَا أو لتوثيق هذا، فمن لم يكن عارفًا بهذه

الأسباب فلا عبرة بتوثيقه كما لا عبرة بِجرحه أَيْضًا.

فالذي مثلا يوثق رجلا أو يثني عليه أو يَمدح كتابًا ويوصي به بناءًا عَلَى أنه قد انتفع به الناس ووصل إلى الشرق والغرب فَمَدْرَكُ هَذَا التوثيق لا يكفي وحده لخلع هَذِهِ الصفات عَلَى هَذَا الكتاب أو عَلَى هَذَا الشخص؛ لأن الانتفاع كما يكون بكتب أهل السنة عند أهلها وبأشخاص أهل السنة عند أهل السنة، فإنه يكون كذلك بكتب المبتدعة عند أهلها وبأشخاص المبتدعة عند أهل البدع.

ولنضرب مثلا فِي الأشخاص، ومثلا فِي الكُتُب يجلي هَذَا الأمر ويوضح خطأ التعديل بمثل هَذِهِ المدارك.

فمثال الأشخاص الأستاذ أبو الأعلى المودودي: هَذَا الرجل خرج فِي الهند ودعا إلى الإسلام وألف كتبا كثيرة وكون جماعة إسلامية، وقد انخدع به كثير من الناس لا سيما مَن فِي هَذِهِ الجزيرة العربية وظنوه مجددا من المجددين لدين الإسلام، وسَبَبُ هَذِهِ الثقة بهذا الرجل هو ذَلِكَ المدح الذي عُلق عَلَى هذين الأمرين: عَلَى انتشار كتبه، وعلى انتفاع الناس به، وقد ضل المادح والمثني؛ لأن النفع كما يكون فِي الخير فقد يكون فِي الشر فأهل البدع -عندهم وفي تصورهم- أنهم قد انتفعوا بعلمائهم وبكتبهم، ولنكشف حقيقة هَذَا التوثيق الذي خُلع عَلَى مثل هَذَا الرجل الذي بلغ مبلَغًا عاليا فِي الانحراف عن السنة لكي نكشف هَذَا الأمر فبين يدي الآن رسالة لأحد المُحدّثين من علماء الهند وهو الشيخ محمد يوسف البنّوري رحمة اللَّه تَعَالَى عليه اسمها "**الأستاذ المودودي وشيء من حياته وأفكاره**" يقول فِي آخر

الكتاب الأول من هَذَا العنوان يقول:

(وفي ختام هَذِهِ المقدمة نأتي بقرار اتخذه أكابر العلماء وجهابذة الدين فِي حق الأستاذ المودودي وجماعته ودستورها فِي ٢٧ من شوال سنة ١٣٧٠ [هـ] فِي دلهي فِي مكتب جمعية العلماء وقد اتفق أكابر علماء الدين عَلَى هَذَا القرار وفيهم مثل شيخ الإسلام السيد حسين أحمد المدني رئيس أساتذة دار العلوم بديوبند، ومثل المحقق مفتي الهند الأكبر الشيخ محمد كفاية اللَّه الدهلوي، ومثل حكيم الإسلام الشيخ القاري محمد طيب الديوبندي مدير دار العلوم الديوبندية، وفيهم الشيخ عبد اللطيف المحدث مدير مظاهر العلوم فِي سهارنفور، وفيهم شيخ الحديث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي الصديقي صاحب أوجز المسالك شرح الموطأ لمالك، وفيهم الشيخ أحمد سعيد خطيب الهند سكرتير جمعية العلماء، وفيهم الشيخ سعيد أحمد المفتي فِي مظاهر العلوم، وغيرهم من أصحاب مراكز العلم والفتوى وهؤلاء الأكابر أعيان هَذِهِ البلاد وأعلامها علما وفقها ودينا وتقوى وكان أصبح عليهم مدار الفتوى، وهذا نص القرار المترجم إلى العربية يقولون فيه:

(إن مطالعة تآليف المودودي وحزبه الجماعة الإسلامية تجعل الناس فِي حرية من إتباع أئمة الدين وألا يبقى لهم صلة بِهِم وهذا مما يهلك العامة ويضلهم ضلالا، ووسيلة لانتقاص صلة المسلمين بصحابة رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم والسلف الصالحين، وإن كثيرا من تحقيقاته وأفكاره الخاطئة إذا اتخذها

الناس تكون وسيلة لفقه جديد، وإحداث فِي الدين وبدعة فِي الإسلام باليقين، وهذا فِي غاية الضرر فِي الدين فنحن نقول بكل صراحة إن كل حركة تحوي أمورًا مثل هَذِهِ خطأ يضر المسلمين ونعلن براءتنا عن هَذِهِ الجماعة وعن هَذِهِ الحركة)

-ثم يقول المؤلف فِي صفحة (٥٠) من الكتاب المذكور-: (**إن مركز الفتوى فِي الهند ورئاسة دار الإفتاء فِي دار العلوم فِي ديوبند أصدرت الفتوى فِي الأستاذ المودودي وجماعته وهاك نص الفتوى مترجمًا إلى العربية:**

(يجب عَلَى المسلمين أن يجتنبوا عن الجماعة الإسلامية وإن المشاركة فيها سمٌّ قاتلٌ، وعلى المسلمين أن يكفوا الناس عن المشاركة فيها لكيلا يضلوا، وضرر الجماعة أكثر من النفع، فلا يحل شرعا المساهمةُ فيها وكل من أيدها وأعانها بالنشر والإشاعة يكون آثمًا ويكون داعيًا للإثم والمعصية بدل أن يكون مثابا ومن كان منهم إمامًا فِي مسجد فتكره الصلاة وراءه). أهـ

هكذا يقول علماء الهند ومفتو الهند فِي مثل هَذَا الرجل ويجعلون الإعانة عَلَى تأييده إثما مع أنه يدعوا إلى الإسلام وما ذَلِكَ إلا لأنه دعا إلى الإسلام عَلَى غير السنة، فوجب أن يُحذَر منه، ووجب أن لا يُغتر بالانتفاع المزعوم من كتبه وبمسير كتبه فِي الشرق والغرب، فهذا مثال الأشخاص.

أما مثال الكتب: فهو كتاب إحياء علوم الدين للغزالي: هَذَا الكتاب انتفع به أمم من الناس، وهو المرجع فِي المواعظ والإرشاد ونحو ذَلِكَ من الكثرة الكاثرة

من المسلمين اليوم، ولا يخفى الانشغال به عَلَى كثير من الناس اليوم، فمن مدح هَذَا الكتاب من هَذِهِ الحيثية فقال: انتفع به كثير من الناس، وانتشر فِي الشرق والغرب، وأصبح مرجعًا من المراجع فِي الوعظ والإرشاد، من أثنى عَلَى هَذَا الكتاب من هَذِهِ الحيثية فقد أخطأ وضل السبيل فِي هَذَا المدح، ولكي لا أطيل عن نقض هَذَا التوثيق وإبطاله أكتفي برسالة حررها العالم العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمهم اللَّه تَعَالَى فِي هَذَا الكتاب، وكان الباعث عليها أن رجلا من أهل هَذَا البلاد كان يقرأ فِي هَذَا الكتاب عَلَى جماعة مسجده فزجره الشيخ ونهاه عن ذَلِكَ فلم يتزجر، فكتب الشيخ كتابا ساق فيه أقوال المحققين من العلماء فِي ذم هَذَا الكتاب، بَلْ والأمر بإحراقه، بَلْ وتسميه إماتة علوم الدين بدل إحياء علوم الدين يقول الشيخ رحمه اللَّه تَعَالَى كما فِي "**مجموعة الرسائل والمسائل النجدية**" الجزء الثالث صفحة (١٢٩):

(بسم اللَّه الرحمن الرحيم

الحمد للَّه رب العالمين، والعاقبة للمتقين....

-إلى أن يقول-

وبعد: فإني رأيت بعض أهل وقتنا يشتغل بكتاب الإحياء للغزالي عند العامة، وهو لا يُحسن فهم معانيه، ولا يعرف ما تحت جمله ومبانيه، ليست له أهلية فِي تمييز الخبيث من الطيب ولا دراية بما تحت ذَلِكَ البارق من ريحٍ عاتيةٍ أو صيّب، فكتبت إليه نصيحة وأرسلت إليه بعض أصحابه وأرشدته إلى

الدوواين الإسلامية المشتملة عَلَى الأحاديث النبوية والسير السلفية والرقائق الوعظية فلم يقبل واستمر عَلَى رأيه وأُعجب بنفسه وأظهر ذَلِكَ لبعض من يجالسه وحط من قدر الناهي له، فكتبت إليه كتابًا فلم يصغ ولم يلتفت وزعم أنه عَلَى بصيرة وأبدى من جهله الأعاجيب الكثيرة فأحببت أن أذكر للطلبة والمستفيدين بعض ما قاله أئمة الإسلام والدين فِي هَذَا الكتاب المسمى بالإحياء ليكون الطالب عَلَى بصيرة من أمره، ولئلا يلتبس عليه ما تحت عباراته من زخرف القول، وصورة ما كتبته أولا –سوف يذكر الشيخ المراسلة التي افتتح بها الكلام مع هَذَا الرجل– **وصورة ما كتبت أولا:**

من عبد اللطيف بن عبد الرحمن إلى الأخ عبد اللَّه

سلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته وبعد،،

فقد بلغني عنك ما يشغل كل من له حَمية إسلامية وغيرة دينية عَلَى الملة الحنيفية وذلك أنك اشتغلت بالقراءة فِي كتاب الإحياء للغزالي وجَمعت عليه من لديك من الضعفاء والعامة الذين لا تَمييز لهم بين مسائل الهداية والسعادة ووسائل الكفر والشقاوة وأسمعتهم ما فِي الإحياء من التحريفات الجائرة والتأويلات الضالة الخاسرة والشقاشق التي اشتملت عَلَى الداء الدفين والفلسفة فِي أصل الدين وقد أمر اللَّه تَعَالَى وأوجب عَلَى عباده أن يتبعوا الرسول وأن يلتزموا سبيل المؤمنين وحرم اتخاذ الولائف من دون اللَّه ورسوله ومن دون عباده المؤمنين وهذا الأصل المحكم لا قوام للإسلام إلا به.

وقد سلك فِي الإحياء طريق الفلاسفة والمتكلمين فِي كثير من مباحث الإلهيات وأصول الدين - هَذَا هو موجب التحذير من هَذَا الكتاب- وكسا الفلسفة لحاء الشريعة حَتَّى ظنها الأغمار والجهال من الحقائق من دين اللَّه الذي جاء به الرسل ونزلت بهالكُتُب ودخل به الناس فِي الإسلام وهي فِي الحقيقة محض فلسفة منتنة يعرفها أولى الأبصار، ويمجها من سلك سبيل أهل العلم كافة فِي القرى والأمصار، قد حذر أهل العلم والبصيرة عن النظر فيها ومطالعة خافيها وباديها بَلْ أفتى بتحريقها علماء المغرب ممن عُرف بالسنة وسماها كثير منهم إماتة علوم الدين، وقام ابن عقيل أعظم قيام فِي الذم والتشنيع وزيّف ما فيه من التمويه والترقيع وجزم بأن كثيرا من مباحثه زندقة خالصة لا يقبل من صاحبها صرف ولا عدل.

قال شيخ الإسلام: ولكن أبو حامد، دخل فِي أشياء من الفلسفة، وهي عند ابن عقيل زندقة؛ وقد رد عليه بعض ما دخل فيه من تأويلات الفلاسفة، ورد عليه شيخ الإسلام فِي السبعينية، وذكر قوله، فِي العقول والنفوس، وأنه مذهب الفلاسفة، فأجاد وأفاد؛ ورد عليه غيره من علماء الدين، وقال فيه تلميذه بن العربي المالكي: "شيخنا أبو حامد دخل فِي جوف الفلسفة، ثم أراد الخروج فلم يُحسن"، وكلام أهل العلم معروف فِي هذا، لا يُشكِل إلا عَلَى من هو مُزجَى البضاعة، أجنبي من تلك الصناعة.

ومشايخنا -تغمدهم اللَّه برحمته- مَضَوْا عَلَى هَذَا السبيل والسنن، وقطعوا

الوسائل إلى الزندقة والفلسفة والفتن، وأدّبُوا عَلَى ما هو دون ذلك، -أهل السنة والجماعة أئمة الدعوة النجدية رحمة اللَّه تَعَالَى عليهم أجمعين أدبوا من وقع فِي أقل من ذَلِكَ فكيف لو شاهدوا من فِي زماننا الآن يقرأون كتبًا لا تأتي مع زندقة الإحياء ولا تقارنها ولا تدانيها- **وارشدوا الطالب إلى أوضح المناهج والمسالك، وشكرهم عَلَى ذَلِكَ كل صاحب سنة، وممارسة للعلم النبوي.**

-هذا هو الذي يشكرهم ويثني عليهم أما صاحب البدعة ومن فِي قلبه هوى فإنه سوف يستشنع هَذَا التحذير ويقول إنما هو غلو وتشدد وتشدق ونحو ذلك-.

وأنت قد خالفت وخرجت عن مناهجهم، وضللت المحجة، وخالفت مقتضى البرهان والحجة، واستغنيت برأيك، وانفردت بنفسك، عن المتوسمين بطلب العلم، المنتسبين إلى السنة، ما أقبح الحور بعد الكور، وما أوحش زوال النعم، وحلول النقم، إذا سمعت بعض عباراته المزخرفة، قلت: كيف ينهانا عن هَذَا فلان، ويأمر بالإعراض عن هَذَا الشان.

-هذه واللَّه حجة كثير من الناس عندما تحذرهم من هذه الكُتُب وأمثالها يقولون هي مليئة بالخير وبالذكر مليئة بقال اللَّه قال رسوله وبالنقول عن العلماء فإذا نهيتهم وحذرتهم عن هذه الكُتُب لما اشتملت عليه من الضلال الخفي أو الضلال الجلي الذي لا يميزه هؤلاء ولا ينظرون إليه-.

كأنك: سقطت عَلَى الدرة المفقودة، والضالة المنشودة، وقد يكون ما أطربك، وهزَّ أعطافك وحركك، فلسفةٌ منتنةٌ، وزندقةٌ مُبهَمةٌ، أُخرجت فِي

قالب الأحاديث النبوية، والعبارات السلفية، فرحم اللَّه عبدًا عرف نفسه، ولم يغتر بجاهه، وأناب إلى اللَّه، وخاف الطرد عن بابه، والإبعاد عن جنابه.

و ينبغي للإمام -أيده اللَّه-: أن يَنْزِع هَذَا الكتاب من أيديكم، ويلزمكم بكتب السنة من الأمهات الست، وغيرها، واللَّه يقول الحق، وهو يهدي السبيل. -انتهى-

ثم جمعت بعض أقوال أهل العلم وما أفتوى به فِي هَذَا الكتاب وتحذيرهم للطالب والمسترشد فمن ذَلِكَ .....). أهـ

ثم أخذ فِي سياق أقوال الأئمة رحمة اللَّه تبارك وتَعَالَى عليهم أجمعين فِي التحذير من هَذَا الكتاب.

فهذا المنهج هو المنهج الحق الذي لم تُلوثه النزعات الحزبية أو العواطف التي لا تُكبح جماحها بالكتاب ولا بالسنة؛ لأن العاطفة لو أراد الإنسان أن يسير معها دون تقيد بالكتاب وبالسنة لقال هَذَا كتاب نافع انتشر عند الناس، وليس فيه إلا قال اللَّه وقال رسوله وقال العلماء، ولقد اهتدى به قوم بعد ضلالة فقد كانوا غارقين فِي الفسوق فخرجوا من الفسوق إلى الزهد والعبادة، وهكذا من أراد الانجراف مع العواطف والاسترسال معها فإنها لا تبقي ولا تذر فإنها لن تهدي الإنسان إلى سواء السبيل فالدين -دين الإسلام- ليس بالعواطف والهوى وإنما هو كتاب وسنة، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

وهنا أمر أحب أن أشير إليه وهو **أن التحذير من هَذَا الكتاب وأمثاله يعني**

عدم الاستفادة منه إلا لأهل العلم المتمكنين القادرين عَلَى تمييز الحق من الباطل؛ لأنه ما من كتاب فِي الجملة من هذه الكُتُب إلا ويشتمل عَلَى حق مع الباطل الذي فيه، والموقف الصحيح إن شاء اللَّه تَعَالَى أن هَذَا الحق الذي فيه -إن كان لا يوجد فِي غيره من كتب السنة- فيؤخذ، وإن كان هَذَا الحق الذي جاء به يوجد فِي كتب أهل السنة فالأولى والأكمل والمستحب أن ينقل من كتبهم دون ذَلِكَ الكتاب، ولقد أعجبتني عبارة للأبي الفتح القشيري ساقها الحافظ ابن حجر فِي مقدمة فتح الباري عندما تكلم عن رواية المبتدع -والمبتدع المراد به هنا من لم تبلغ به بدعته إلى الكفر ومن كان من المبتدعة مشهورًا بالديانة وبالسلامة من خوارم المروءة ومشهورًا بعدم الكذب ونحو ذلك- يقول أبو الفتح القشيري فِي رواية هَذَا المبتدع: (**إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه** -يعني لا يلتفت إلى رواية هَذَا المبتدع فإن ذَلِكَ يقول:- **هو إخماد لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذَلِكَ الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذَلِكَ الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة ذَلِكَ الحديث ونشر تلك السنة عَلَى مصلحة إهانته وإطفاء بدعته واللَّه أعلم**) انتهى كلامه رحمه اللَّه تَعَالَى.

وهذا وإن كان فِي رواية المبتدع فِي الأحاديث النبوية فهو فيما دونها من الفوائد من باب أولى، وهذا الموضوع يحتاج إلى تفصيل وإطالة ولعلنا نتمكن -إن شاء اللَّه تَعَالَى- فيما بعد من إشباعه.

الآن نرجع إلى موضعنا الأصلي وهو الكلام عَلَى الجَّرْح والتعديل، فنقول: هناك لفظان شاع إطلاقهما فِي هَذَا الزمن **أحدهما**: جرحًا، **والآخر**: تعديلاً، هما: لفظ أهل السنة، ولفظ أهل البدع، فإذا أريد تعديل أحد قيل: هَذَا من أهل السنة، وإذا أريد جرحه قيل: هَذَا من أهل البدعة، والذي نحتاج إلى معرفته عن هذين المصطلحين هو ضابط هذين اللفظين، ومتى يطلقان وعلى من يطلقان، ونبدأ أولا بلفظ أهل السنة.

أما أهل السنة: فإن هَذَا اللفظ إنما يطلق عَلَى الشخص الذي ألتزم معتقد أهل السنة والجماعة المدونة فِي كتبهم المعروفة، و لم يخرج عنه قدر أُنْمُلَة، والسنة التي ينتسب إليها أهل السنة والجماعة هي طريقة النبي صلى اللَّه عليه وسلم وأصحابه الكرام، كما قال الإمام مالك رحمه اللَّه تَعَالَى عندما سئل عن السنة قال: (**هي ما لا اسم له غير السنة**) وتلى قول اللَّه سبحانه تَعَالَى: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ**﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فالذي سار عَلَى هَذَا الصراط المستقيم، و لم يلتفت قلبه إلى شيء من الأهواء كبيرة كانت أو صغيرة حاذيًا فِي ذَلِكَ حذو أئمة السلف لا يخرج عنهم فهو من أهل السنة، قال رجل لأبي بكر بن عياش: (**يا أبا بكر من السني**) -فأجابه بإجابة بديعة- **قال: الذي إذا ذكرت الأهواء لم يغضب لشيء منها**) لِما لأنه ليس له أي انتماء إلا إلى السنة، فلا يؤثر فيه الطعن عَلَى الأهواء وأهلها، ولا يُؤثر فيه القدح فِي كتب أهل الأهواء وفي مؤلفاتهم، بخلاف من تلطخ بها فإنه -وإن زعم أنه عَلَى

السنة- يطيش غضبا إذا عُرِّض ببدعته وحزبه فكيف إذا صُرِّح بسبه لا شك أنه سوف تثور ثائرته وتقوم قيامته **ولذا فإنك ستلحظ بعض أهل الحزبيات إذا ذُكِرت مساوئ حزبه استشاط غيظًا وتغير وجهه** ثم يأتيه الشيطان ويزين له أن هَذَا الغضب من باب الغضب لدين اللَّه سبحانه وتَعَالَى، بينما الواقع أنه غضبٌ لحزبه وأهله شاء أم أبى لأن **المساوئ يجب أن تذكر ويحذر منها**.

فإذا غضب أحد بذكر المساوئ حَتَّى تُحذَر فهو صاحب هوى وفي قلبه دخن.

وقد وقفت عَلَى ضابطٍ بديع جميل لمن يستحق أن يطلق عليه هَذَا اللفظ - لفظ أهل السنة والجماعة- هَذَا الضابط سطره إمام من أئمة السنة وفحل من فحول السنة الواقفين فِي وجه أهل البدع بالمرصاد، هو الإمام أبو محمد الحسن بن علي البربَهاري، وهذا الضابط ذكره فِي كتابه "**شرح السنة**" يقول فيه بما نصه يقول: (**ولا يَحل لرجل أن يقول فلان صاحب سنة حَتَّى يعلم أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة**).

فلا يقال له صاحب سنة حَتَّى تَجْتمع فيه السنة كلها، أعيد كلامه لأهَمِيَّته يقول: (**ولا يَحل لرجل أن يقول فلان صاحب سنة حَتَّى يعلم أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة**) فلا يقال له صاحب السنة حَتَّى تجتمع فيه السنة كلها، انتهى كلامه بواسطة نقل القاضي ابن أبي يعلي فِي كتابه طبقات الحنابلة فهذا هو الوصف الذي يؤهل من اتصف به أن يُسمى بالسنة وأن يكون من أهلها.

إذن فمن قال إن الأشاعرة من أهل السنة فقد كذب وافترى وقال زورا وبهتانا، فليتق اللَّه تَعَالَى من أراد أن يطلق هَذِهِ اللفظة عَلَى شخص فلا يطلقها حَتَّى يعلم التزامه بالسنة وإتباعه لأهلها فإن الزمن أيها الأحبة زمن فتن فِي دين اللَّه عز وجل زمن فتنة فكم من رجل ظاهره السنة فإذا فتشت عن أحواله وجدته نابذًا السنة فِي أمور كثيرة فلذا وجب التحري والتثبت فإن الأمر كما فعل حذيفة بن اليمان رضي اللَّه عنه إذ قد أخذ حجرين فوضع أحدهما عَلَى الآخر ثم قال لأصحابه: (**هل ترون ما بين هذين الحجرين من النور**، قالوا يا أبا عبد اللَّه: **ما نرى بينهما من النور إلا قليلا**، قال: **والذي نفسي بيده لتظهرن البدع حَتَّى لا يرى من الحق إلا قدر ما بين هذين الحجرين من النور، واللَّه لتفشون البدع حَتَّى إذا تُرك منها شيء قالوا: تُركت السنة**).

وكلامه هَذَا وأَيْم اللَّه ينطبق انطباقًا تامًا عَلَى زماننا حَمانا اللَّه وإياكم من كل سوء.

إذن فالتمييز يَحتاج إلى جهد كبير لِمن أراد إبراء ذمته والخلاص من التَبِعة، أما من كانت ذمته مطية مسخرة لكل راكب فهذا لا حيلة فيه، ولنأخذ عَلَى هَذَا الأمر مثالاً يوضحه ويزيده بيانًا.

الشخص الذي ينتمي إلى حزب من الأحزاب الإسلامية المعاصرة؛ كحزب التبليغ، أو الإخوان المسلمين، أو حزب التحرير، أو التكفير والهجرة، ونحو ذلك، ويُوالِي ويُعادِي فِي هَذَا الحزب، فهذا لا يَجوز أن يقال إنه من أهل السنة فِي هَذَا

الباب، فإذا أُطلق عليه أنه من أهل السنة وسُكت فإن المُطْلِق قد أخطأ لأن هَذَا الرجل بموالاته ومعاداته لهذا الحزب قد تلطخ أو بانظمامه إلى هَذَا الحزب أو برضاه في انتسابه إلى الحزب قد تلطخ بأنظار هَذِهِ البدعة الشنيعة الَّتي شقت في الإسلام شقًا وزرعت بين المسلمين العداوة والبغضاء والشنئان والمشاحنة.

والواجب إذا كان هَذَا الرجل موافقًا للسنة في جَميع أمره سوى هَذَا أن يقال ليس من أهل السنة في هَذَا الباب، وذلك لأن منهج السنة في مثل هَذِهِ الحزبيات معروف وواضح وبَيْن.

وقد جاء رجل إلى الإمام مالك فقال له: (**يا أبا عبد اللَّه أسألك عن مسألة أجعلك حجة فيما بيني وبيْن اللَّه عز وجل**، قال الإمام مالك: **ما شاء اللَّه لا قوة إلا باللَّه سل**، قال: **من أهل السنة؟**، قال: **أهل السنة الذين ليس لهم لقب يُعرفون به –لا جهمي ولا قدري ولا رافضي**) رواه ابن عبد البر في الانتقاء.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه تَعَالَى كلام بديع في هَذَا الصدد يُنكرُ الانتساب إلى مثل هَذِهِ الحزبيات وإلى مثل هَذِهِ الجماعات فإنها قد وقع في زمنه مثلها فقضى عليها رحمه اللَّه وأبطلها وفيما يلي قراءة ما سطره في هَذَا الباب يقول رحمه اللَّه كما في "**الوصية الكبرى**" له: (**وَكَذَلِكَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمَّةِ وَامْتِحَانُهَا بِمَا لَمْ يَأْمُرْ اللَّهُ بِهِ وَلَا رَسُولُهُ؛ مِثْلَ أَنْ يُقَالَ للرجل: أنت شُكَيْلِي، أو قَرَقَنْدي**، – هذه أسماء كانوا يوالون عليها ويعادون فيها– **فَإِنَّ هَذِهِ أَسْمَاءٌ بَاطِلَةٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ وَلَا فِي الْآثَارِ الْمَعْرُوفَةِ عَنْ**

سَلَفِ الْأَئِمَّةِ لاَ شُكَيْلِي ولا قَرقَنْدي.

وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: لَا أَنَا شُكَيْلِي وَلَا قَرْقَنْدي؛ بَلْ أَنَا مُسْلِمٌ مُتَّبِعٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم.

وقد رُوِّينا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ: أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: أَنْتَ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ أَوْ مِلَّةِ عُثْمَانَ؟ فَقَالَ: لَسْتُ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ وَلَا عَلَى مِلَّةِ عُثْمَانَ بَلْ أَنَا عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَكَذَلِكَ كَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ: كُلّ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ فِي النَّارِ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: مَا أُبَالِي أَيُّ النِّعْمَتَيْنِ أَعْظَمُ عَلَيّ أَنْ هَدَانِي اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ أَوْ أَنْ جَنَّبَنِي هَذِهِ الْأَهْوَاءَ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ سَمَّانَا فِي الْقُرْآنِ: الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ فَلَا نَعْدِلُ عَنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي سَمَّانَا اللَّهُ بِهَا إلَى أَسْمَاءِ أَحْدَثَهَا قَوْمٌ وَسَمَّوْهَا هُمْ وَآبَاؤُهُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ) انتهى كلامه رحمه اللَّه تَعَالَى.

إذن فالانتساب إلى مثل هَذِهِ الجماعات خطره عظيم وضرره شنيع ويَجب عَلَى من أراد لنفسه السلامة والخلوص أن ينتفي عن هَذِهِ الجماعات وأن يَتَبَرَّأ إلى اللَّه عز وجل منها فيكون متبعًا لكتاب اللَّه وسنة رسوله صلى اللَّه عليه وسلم.

هذا فيما يتعلق باللفظ الأول وهو لفظ أهل السنة ولعلنا بهذا قد وضعنا ضابطا لِمن يستحق أن يوصف بأنه من أهل السنة.

أما **اللفظ الثاني** –وهو الذي يطلق فِي الجرح– وهو **لفظ أهل البدع** فقبل أن نتكلم عليه ونوضحه نتكلم عن نقطتين مهمتين كالتمهيد له.

أما النقطة الأولى فهي: **أن البدع كلها توصف بأنها ضلالة**، كما هو نص الحديث عن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم لكن؛ هَذِهِ الضلالة متفاوتة، فمنها ما هو فِي أعلى درجات الضلالة، ومنها ما هو دون ذلك.

وفي ذَلِكَ يقول الشاطِبِي رحِمه اللَّه كما فِي "**الاعتصام**" فِي التدليل عَلَى أن رتب البدع متفاوتة يقول رحِمه اللَّه تَعَالَى: (**فمنها بدعة مُحرمة ومنها بدعة مكروهة** -ثم يُمثل لنوعي البدع بهذا الاعتبار فيقول:- **فمنها ما هو كفر صُراح كبدعة الجاهلية التي نبه القرآن عليها....**

وبدعة المنافقين حيث اتخذوا الدين ذريعة لحفظ النفس والمال....

ومنها ما هو من المعاصي التي ليست بكفر أو يختلف هل هي كفر أم لا! كبدعة الخوارج والقدرية والمرجئة ومن أشبَههم من الفرق الضالة....

-ومنها ما هو معصية ليست بكفر كبدعة التبتل-

ومنها ما هو مكروه... -ثم يقول:-

فمعلوم أن هَذِهِ البدع ليست فِي رتبة واحدة فلا يصح مع هَذَا أن يقال: إِنَّها عَلَى حكم واحد هو الكراهة فقط أو التحريم فقط.

-ثم يقول أَيْضًا:-

إذا تقرر أن البدع ليست فِي الذم ولا فِي النهي عَلَى رتبة واحدة وأن منها ما هو مكروه كما أن منها ما هو محرم فوصف الضلالة لازم لَهَا وشامل لأنواعها لما ثبت من قوله صلى اللَّه عليه و سلم: (كل بدعة ضلالة). انتهى

كلامه رحمه اللَّه

يستفاد منه أن البدع متفاوتة، فمنها بدعة كبيرة شنيعة، ومنها بدعة أقل منها، ومنها بدعة أقل وهكذا.

ولكن كل هَذِهِ البدع يطلق عليها لفظ الضلالة فيشملها قول النبي صلى اللَّه عليه وسلم: (**كل بدعة ضلالة**)، ولا يتبادر إلى الأذهان أن البدع المكروهة تساوي الأمور المكروهة كأكل الثوم والبصل، وَنَحو ذَلِكَ عند إرادة الصلاة وغيرها من الأمور المكروهة التي يستحب للإنسان أن يتركها وإذا فعلها فإنه لا يعاقب! لا، هَذَا ليس فِي باب البدع، بَلْ البدع المكروهة يعاتب الإنسان عليها وقد يعاقب عَلَى فعلها.

وفي تقرير أن البدع منها ما هو صغير ومنها ما هو كبير يقول الإمام البَربَهاري رحْمة اللَّه عليه كما فِي الكتاب الآنف الذكر له يقول: (**واحذر صغار المُحدثات من الأمور، فإن صغار المُحدثات تعود حَتَّى تصير كِبَارا، وكذلك كل بدعة أُحدثت فِي هَذِهِ الأمة، كان أولها صغيرًا يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثُم لَم يستطع المخرج منها، فعظُمت وصارت دينًا يُدان به**).أهـ

النقطة الثانية التي نمهد بِها الكلام عَلَى لفظ أهل البدع: **أن هناك فرقًا بين التبديع بالإطلاق والعموم وبين التبديع بالتعيين.**

مثال التبديع بالإطلاق والعموم، قولنا: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، فهذا تبديع عَلَى وجه العموم والإطلاق.

أما **مثال التبديع عَلَى وجه التعيين**، فكقولنا: فلان بن فلان يقول باللفظ فهو إذن مبتدع.

والفرق بين اللفظين أن التبديع بالإطلاق والعموم لا حرج فيه ولا محذور، فنحن نقول من قال كذا من البدع فهو مبتدع، ولكننا لا نعين الشخص فهذا بالتبديع بالإطلاق، أما التبديع بالعين فإنه يخالف التبديع بالإطلاق فِي إنه محظور إبتداءًا فلا يجوز لنا أن نعين شخصًا فنقول هَذَا مبتدع بعينه ابتداءًا حَتَّى تقوم عليه الحجة فإذا قامت عليه حجة فرفضها عندئذ قد يسوغ تعيينه فِي اسم المبتدعة وهذا الحكم للمعين؛ لأن المعين قد يكون متأولاً أول الأمر وقد يكون جاهلاً فإذا أُخبر فعاند عندئذ عُلم رضاه بهذه البدع فقد يسوغ تبديعه.

والكلام عَلَى التعيين سواء فِي التكفير أو فِي التبديع أو فِي التفسيق يطول جدا وأهل السنة والجماعة رحمة اللَّه عليهم بسطوا الكلام فِي هَذَا الموضوع وأشبعوه بحثا، لكنني الآن أمثل عَلَى ما هو دون البدع فِي مجال التعيين وهو أن النبي صلى اللَّه عليه وسلم لعن شارب الخمر، وهذا حديث معروف ومشهور وثابت ولما جِيء له بعبد اللَّه بن حمار رضي اللَّه عنه وكان قد شرب الخمر فقال بعض الصحابة: لعنه اللَّه ما أكثر ما يؤتى به، غضب النبي صلى اللَّه عليه وسلم وقال: (**لا تلعنه فإنه يحب اللَّه ورسوله**).

إذن فهو عليه الصلاة والسلام لعن شارب الخمر عمومًا ولكنه حَظَر علينا أن نعين.

إذن فالذي يتحصل لنا أن التعيين فِي إطلاق التبديع محظور ابتداءًا حَتَّى تقام الحجة عَلَى المبتدعِ فإذا أقيمت وعاند عندئذ قد يسوغ شرعا إيقاع لفظ الابتداع عليه.

إذا علم هَذَا وتقرر فقد جعل الشاطبي رحمه اللَّه تَعَالَى فِي كتابه "**الاعتصام**" الجزء الثالث صفحة (٧١٢) من الطبعة الجديدة، جعل ضابطًا يبين متى يُحكم عَلَى فرقة من الفرق أنها ليست من أهل السنة يقول: (**هذه الفِرق إنما تصير فرقًا بخلافها** –يعني: بسبب خلافها– **للفرقة الناجية فِي معنى كلي فِي الدين وقاعدة من قواعد الشرع، لا فِي جزئي من الجزئيات إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة فِي الأمور الكلية** –ثم مثل لذلك رحمه اللَّه بمسألة التحسين والتقبيح العقليين وقال:– **إن المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافا فِي الفروع لا تنحصر ما بين فروع عقائد وفروع أعمال، ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذَلِكَ عَلَى كثير من الشريعة بالمعارضة، وأما الجزئي فبخلاف ذَلِكَ بَلْ يعد وقوع ذَلِكَ من المبتدع له كالزلة والفلتة** –ثم قال فِي آخر البحث:– **فثبت أن هَذِهِ الفِرق إنما افترقت بسبب أمور كلية اختلفوا فيها واللَّه أعلم**). اهـ

إذن فتحصَّل لنا من ذَلِكَ أن المبتدعة المخالفين للفرقة الناجية هم من خالفوهم فِي أمور:

الأمر الأول: فِي معنى كلي فِي الدين.

الأمر الثاني: فِي قاعدة من القواعد الشرعية.

الأمر الثالث: فِي فروع كثيرة من الشرع.

هذا هو ضابط الفرق الخارجة عن أهل السنة والجماعة عند الشاطبي رحمه اللَّه تَعَالَى.

والذي أُحب أن أُشير إليه أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه قد سبق الشاطبي إلى كثير من هَذَا الضابط فقد قال فِي الجزء الثالث من "**الفتاوى**" فِي مجمل اعتقاد السلف رحمة اللَّه تَعَالَى عليهم قال كما فِي صفحة (٣٤٨، ٣٤٩) قال: (**ومما ينبغي أَيْضًا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين فِي أصول الدين والكلام عَلَى درجات، منهم من يكون قد خالف السنة فِي أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة فِي أمور دقيقة**. -إلى أن قال:-

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين ويوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ واللَّه سبحانه وتَعَالَى يغفر للمؤمنين خطأهم فِي مثل ذَلِكَ ولهذا وقع فِي مثل هَذَا كثير من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تُخالف ما ثبت فِي الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه وفرَّق بين جماعة المسلمين وكفَّر وفسَّق مخالفه دون موافقه فِي مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلاف) انتهى كلامه رحمه اللَّه تَعَالَى.

وهو أَيْضًا قد سئل فِي المجلد (٣٥) من الفتاوى سؤالا جاء فيه: (**وما حد البدعة التي يُعَد بِها الرجل من أهل الأهواء؟**

-فأجاب رحمه اللَّه تَعَالَى كما فِي الجزء (٣٥) صفحة (٤١٤) قال:- **والبدعة التي يُعَد الرجل من أهل الأهواء ما اشتَهَر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة؛ كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة....**) إلى آخر كلامه رحمه اللَّه تَعَالَى

فما ذكره هذان الإمامان هو الأصل بالنسبة للفرق والجماعات الخارجة عن أهل السنة والجماعة.

وقد يُزاد عليه أنه يُطلق لفظ الابتداع عَلَى من أحدث فِي أمر جزئي بشرط أن ينتفي من موانع العذر؛ كالجهل، والتأويل، والاجتهاد، ونحو ذلك، ولذا فإننا نجد آثارًا كثيرةً عن السلف فيها تبديع من وقع فِي بدعة وإن لم تكن كلية، فقد جاء عن ابن عمر رضي اللَّه عنهما أنه دخل مسجدًا أراد أن يصلي فيه فثوب المؤذن فخرج عبد اللَّه بن عمر من المسجد وقال: (**أخرج بنا من عند هَذَا المبتدع**) و لم يصلي فيه.

وعن معاوية بن قرة قال: (**كنا إذا رأينا الرجل يقص قلنا هَذَا صاحب بدعة**).

ذكر هذين الأثرين ابن وضاح فِي كتابه البدع والنهي عنها وفسر معنى التثويب فِي أثر ابن عمر.

وهذا التعيين لا شك أنه إنما جاء بعد إطالة الحجة أو اشتهار بدعية هَذَا الأمر بحيث لا يخفى عَلَى أحد.

ومما يرتبط بهذا الموضوع ارتباطًا وثيقًا ما ذكره الشاطبي من علامات ومميزات أهل البدع والأهواء، فقد حصر علاماتِهم فِي ثلاث علامات، فنذكرها لكي يُعرف أهل البدع بِها ونتكلم عَلَى كل واحد منها بمثال يُلامس واقعنا أو هو من واقعنا، يقول الشاطبي رحمه اللَّه فِي علامات أهل البدع: **الأولى منها: الفرقة**، -فهم أهل الفرقة لإتباعهم أهواءهم-.

(**قال بعض العلماء: كل مسألة حدثت فِي الإسلام واختلف الناس فيها ولم يورث ذَلِكَ الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ولا فرقة علمنا أنَّها من مسائل الإسلام، وكل مسألة حدثت وطرأت فأوجبت العداوة والبغضاء والتدابر والقطيعة علمنا أنَّها ليست من أمر الدين فِي شيء**).

إذن فأهل البدع والأهواء أهل فرقة يأتون إلى مجتمع أهل السنة إلى مجتمع قد التحم فيه العامة بولاهم، وارتبط العامة فيه بعلمائهم يأتون إلى هَذَا المجتمع الذي أنعم اللَّه عز وجل عليه بالاتفاق والائتلاف؛ فيفرقون شمله، ويخالفون بين صفوف أهله فيبغضُّون الحاكم إلى المحكوم ويبغضُّون العلماء إلى العامة والعامة إلى العلماء ونحو ذلك، فهذه سمة لازمة لأهل البدع.

وإذا فتشت عن التفرق والاختلاف فإنَّما منشأه من أهل البدع، الخوارج خرجت فِي أول الإسلام وشقت فِي الإسلام شقًا لم ينثلم إلى هَذَا اليوم، وكذلك

الإخوان المسلمون خرجوا علينا قبل سنتين أو ثلاث فشقوا صفوفنا وفعلوا بنا ما نراه اليوم من التفرق والاختلاف إذن فهذه سمة ملازمة لأهل البدع وهي أنَّهم أهل فرقة.

(**الصفة الثانية: هي التي نبه اللَّه سبحانه وتَعَالَى عليها بقوله:** ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ**﴾ [آل عمران: ٧] **فبينت الآية أن أهل الزيغ يتبعون متشابهات القرآن**).

(مثال ذَلِكَ ما أخرجه بن وهب عن بكير أنه سأل نافعًا: (**كيف رأي ابن عمر فِي الحرورية**)، قال: (**يراهم شرار خلق اللَّه، إنَّهم انطلقوا إلى آيات أنزلت فِي الكفار فجعلوها عَلَى المؤمنين**)، فَسُر سعيد بن جبير من ذَلِكَ فقال: (**ممَّا يتبع الحرورية من المتشابه قوله تَعَالَى:** ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّه فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المائدة: ٤٤]، **ويقترنون معها:** ﴿**ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾ [الأنعام:١]، **فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق، قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه ومن عدل بربه فقد أشرك؛ فهذه الأمة مشركون، فيخرجون فيقتلون ما رأيت، لأنَّهم يتأولون هَذِه الآية**).

وممَّا يُميز أهل البدع والأهواء ما ذكره هَذَا الإمام رحمه اللَّه تَعَالَى بكل صراحة وبكل وضوح وإذا تأملت ذَلِكَ وجدته صدقًا وحقًا فهي سِمَة مُميزة لَهم.

فهذه الآية مثلا امتطاها الإخوان المسلمون فِي ترسيخ منهجهم ومبدئهم؛ وهو تكفير الحكام من العصاة الموحدين فاستدلوا بِها عَلَى أن كل من حكم بغير ما

أنزل اللَّه يعتبر كافرًا كفر اعتقاد كفرًا مخرج من الملة كفرا يخرج من ملة الإسلام، ونسوا أن ابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن قد ثبت عنه بالأسانيد الصحيحة أنه فسر هَذِهِ الآية بأنها (**كفر دون كفر**)، وهذا هو الذي يتمشى مع عقيدة أهل السنة والجماعة بأنَّهم لا يحكمون عَلَى صاحب ذنب بالكفر ما لم يستحله.

إذن فالاعتماد عَلَى مثل هَذِهِ الآية فِي تكفير حكامنا خطأ محض وضلال مبين ولذلك فإن أئمة السلف ومنهم أئمة الدعوة رحمة اللَّه عليهم بينوا أن الحكم بغير ما أنزل اللَّه هو كفر عمل لا كفر اعتقاد، هو كفر عمل لا يخرج صاحبه من ملة الإسلام ولا شك أنه جرم شنيع أعظم من الكبائر وأشنع من الكبائر، ونَحن إذا بينا هَذَا الأمر ووضحنا هَذَا الحكم لا يعني ذَلِكَ أننا ننتقص من الحكم بغير ما أنزل اللَّه ونُهون من شأنه كما يرمينا به أعداء الإسلام والسنة حاشا وكلا واللَّه، ولكننا نَحكم بما حكم اللَّه سبحانه وتَعَالَى به وبما حكم به رسوله صلى اللَّه عليه وسلم، أما الإخوان المسلمون فهم يرون مثلا تكفير حكامنا ويرون الإثارة عليهم فِي المنابر والمحاضرات ونحو ذلك، ويستغلون الحوادث لإثارة الشعب عليهم ويُمهدون ويوطئون للخروج عليهم بأقوالِهم وبأفعالِهم وبنحو ذلك، فلما كان هَذَا مبدؤهم -وهو مبدأ الخوارج- عطفوا النصوص ولووا أعناقها لكي؛ تَخدم منهجهم ويُخرجونه إلى الناس باسم كتاب اللَّه وسنة رسوله صلى اللَّه عليه وسلم، فمن ثَم احتجوا بِمثل هَذِهِ الآية عَلَى كفر من حكم بغير ما أنزل اللَّه وكذبوا وضلوا سواء السبيل ليس فِي هَذِهِ الآية دليل لَهم.

العلامة الثالثة: من علامات أهل البدع والأهواء (**إتباع الهوى وهو الذي نبَّه اللَّه سبحانه وتَعَالَى بقوله**: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ**﴾ [آل عمران: ٧] **فالزيغ هو الميل عن الحق إتباعا للَّهوى**).

ومثال إتباع الهوى تقرير بعض الدعاة قديما وحديثا أن الداعية يسعه أن يدعوا إلى اللَّه بغير الطرق التي دعا بها النبي صلى اللَّه عليه وسلم وصحابته الكرام.

فالصوفية يرون الدعوة إلى اللَّه تَعَالَى بالسماع، والإخوان المسلمون يرون الدعوة إلى اللَّه بالتمثيل والمسارح والرقص ونحو ذلك.

وجماعة التبليغ يرون الدعوة إلى اللَّه تَعَالَى بالخروج المحدد ونحو ذلك، ولا ريب أن هَذَا تقديم للَّهوى عَلَى الهدى، إذ قد قامت النصوص الشرعية عَلَى أن من أحدث فِي دين اللَّه ما لَم يشرعه اللَّه فإن عمله مردود غير مقبول، ومن هَذَا المنطلق قلنا ولازلنا نقول **إن وسائل الدعوة توقيفية** لا يجوز لأحد أن يُحدث فيها ما ليس من هدي النبي صلى اللَّه عليه وسلم، ومن زعم أنَّها غير توقيفية فقد زعم أن مع اللَّه سبحانه وتَعَالَى مشرِّعا.

ولكي لا تفهم هَذِهِ العبارة خطأ كما فُهم ما قبلها من العبارات فِي مُحاضرات وفي كلمات سالفة، أقول: **إن هناك فرقا بين الوسيلة ذاتِها وبين الأداة المبلغة للوسيلة**.

فالأولى: وهي الوسيلة بذاتِها هي المقصودة بكلامي هنا.

وأما **الثانية**: وهي الأداة فإنَّها قد تكون محرمة كما أنَّها قد تكون مباحة.

ونوضح ذَلِكَ بِمثال عندنا من الوسائل الكلام والكتابة ومن الأدوات المبلغة للوسائل الشريط والفاكس والفيديو، فالوسيلة نقول نَحن يَجب أن تكون وسيلة نبوية، وهذا موجود فِي الكتابة وموجود فِي الكلام؛ لأن النبي صلى اللَّه عليه وسلم دعا إلى اللَّه عز وجل بالكلام ودعا إلى اللَّه سبحانه وتَعَالَى بالكتابة، والأداة: أما الشريط والفاكس فهذه أمور مباحة فلا مانع من استخدامها، أما أداة الفيديو فهي أداة مُحرمة لِما يقوم فيها من الصور فتُمنع لِهذا الاعتبار فلا تتخذ أداة لنقل هَذِهِ الوسائل.

ولا يصح أن يقال إن الشريط هو الوسيلة -لا عقلا ولا لغة- لِما؟ لأن الشريط فِي ذاته لا يُمكن أن يكون وسيلة لأي شيء إلا بِما يَحويه من مادة فإن حوى مادة علمية شرعية فهو ناقل لَهَا مبلغ لَها، مثله مثل الرسل المرسلين من قبل الولاة ونَحوهم للدعوة وللتذكير والإرشاد، أما باقي الشريط فلو كان فارغًا وأعطيته أحدا من الناس فإنه لا يُمكن أن ينتفع به الانتفاع الذي وضع الشريط من أجله فمن هنا هو فِي ذاته ليس وسيلة وهذا الموضوع يطول ويتشعب وقد كتبت فِي ذَلِكَ رسالة لعلها تصدر قريبا إن شاء اللَّه تَعَالَى.

وهنا حَتَّى تكتمل الفائدة أسوق كلاما لشيخ الإسلام فِي هَذَا العصر إمام المسلمين -إمامهم فِي العلم- الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز حفظه اللَّه تبارك تَعَالَى ومتع به عَلَى طاعته يتكلم عن هَذِهِ القضية بكل صراحة وبكل وضوح وكلامه هو الحق وكلامه فيه نور الهدى يقول حفظه اللَّه تَعَالَى كما فِي فتاويه

الجزء الأول صفحة ٢٤٩ يقول: (**ومن أراد صلاح المجتمع الإسلامي، أو صلاح الـمُجتمعات الأخرى فِي هَذِهِ الدنيا بغير الطريق والوسائل والعوامل التي صَلُح بِها الأولون فقد غلط، وقال غير الحق فليس إلى غير هَذَا من سبيل، وإنَّما السبيل إلى إصلاح الناس وإقامتهم عَلَى الطريق السوي، هو السبيل الذي درج عليه نبينا صلى اللَّه عليه وسلم، ودرج عليه صحابته الكرام، ثم أتباعهم بإحسان إلى يومنا هذا؛ وهو العناية بالقرآن العظيم والعناية بسنة رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ودعوة الناس إليهما والتفقه فيهما ونشرهُمَا بين الناس عن علم وبصيرة وأَيْضًا ما دل عليه هذان الأصلان من الأحكام فِي العقيدة الإسلامية الأساسية الصحيحة.**

ومعلوم أن العوامل التي بِها صلاح الـمُجتمع الإسلامي وغير الإسلامي هي العوامل التي قام بِها إمام المرسلين وخاتَم النبيين عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم، وقام به صحابته الكرام وعلى رأسهم الـخُلفاء الراشدون الـمهديون أبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين وعلى المرتضى أبو الحسن ثم من معهم من الصحابة رضي اللَّه عن الجميع وجعلنا من أتباعهم بإحسان) هَذَا كلامه وفقه اللَّه تَعَالَى وحفظه ونصر به الإسلام والسنة.

إذن فتحصل لنا أن علامات أهل البدع ثلاث؛ **الفرقة، وإتباع المتشابه، وإتباع الهوى**؛ فوجب أن نَحْذَر مِمَّن تلطخ بِهذه الأمور ومن وقع فِي دقتها.

إذا عُرِف هَذَا وتبين -وهي محاولة ضعيفة لجعل ضابط لأهل البدع- إذا علم

هَذَا واتضح فإنني أحب أن أختم هَذِهِ الكلمة بالتنبيه عَلَى أمرين عظيمين هامين:

الأمر الأول: يجب -أيها الأحبة- **ألا ننخدع بالمبتدعة** ولو كانوا ذا دين وعبادة ولو كانوا دعاة إلى الإسلام، وقد سبق وأن كررت هَذَا الأمر وبينته ووضحته ولكن تكراره إنما كان لشدة الحاجة إليه ولقلة البصيرة فِي هَذَا الأمر من كثير مِمَّن ينتسب إلى الدعوة إلى اللَّه عز وجل فِي هَذَا الزمن، فقد قال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمة اللَّه تَعَالَى عَلَى الجميع فِي رسالة له إلى ابن عجلان وقد ارتضى ابن عجلان فِي بعض العساكر التركية وذكر أنهم عَلَى دين وعلى صلاح ونَحو ذَلِكَ فرد عليه الشيخ عبد اللطيف فقال كما فِي مَجموعة الرسائل والمسائل النجدية قال: (**وكذلك ما زعمته من أن أكابر العسكر أهل تعبد ونَحو هَذَا فهذه دسيسة شيطانية وقاك اللَّه شرها وحماك حرها ولو سُلِّم** -يعني هَذَا الأمر أنَّهم أهل تعبد- **تسليمًا جدليًا؛ فابن عربي وابن سبعين وابن الفارض لَهم عبادات وصدقات ونوع تقشف وتزهد وهم أكفر أهل الأرض أو من أكفر أهل الأرض**) انتهى كلامه رحمه اللَّه تَعَالَى.

إذن هَذِهِ الأمور لا تبرر مَحبتنا لأهل البدع؛ لأنَّهم أهل بدع فوصفهم بالابتداع موجب لنا أن نبتعد عنهم ويُحتم علينا أن نفارقهم بَلْ وأن ننابذهم وأن نصرح بسبهم وشتمهم وعيبهم والتحذير منهم فهذا أمر.

الأمر الثاني: الحذر -أيها الإخوة- **كل الحذر من هَذَا المنهج البائس**

من هَذَا المنهج الفاسد الذي بدأ رأسه يطل علينا وهو منهج الوسطية المزعومة فهناك الآن من يقول آتي إلى أهل السنة أو آتي إلى السلفيين فآخذ ما عندهم من علم وآتي إلى أهل البدعة أو آتي إلى الأحزاب الثانية غير السلفية فآخذ ما عندهم من علم وهذا الرجل قد سئل عنه إمام من أئمة المسلمين فأجاب بِجواب كاف شاف، فقد سئل الأوزاعي رحمة اللَّه عليه سئل عن رجل يقول: (**أنا أجالس أهل السنة، وأجالس أهل البدع**)، فقال الأوزاعي: (**هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل**)، قال ابن بطة فِي الإبانة تعليقًا عَلَى كلام الأوزاعي هذا: (**صدق الأوزاعي أقول إن هَذَا رجل لا يعرف الحق من الباطل ولا الكفر من الإيمان**) فالحذر الحذر من الجلوس مع أهل البدع والحذر الحذر من الاغترار بِما عندهم من العلم، فإن ما عند أهل السنة أكثر وأنقى بإذن اللَّه تَعَالَى، وليعتبر أصحاب هَذَا المنهج البائس بأمثال عمران بن حطان الذي تزوج ابنة عمه وكانت خارجية قاصدًا إصلاحها وهدايتها فأهلكته وصيرته من غلاة الخوارج، وليعتبروا بابن عقيل الحنبلي الذي قال: (**كان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء وكان ذَلِكَ يحرمني علمًا نافعًا**) هكذا يقول ابن عقيل عفا اللَّه عنه، قال الذهبي رحمة اللَّه عليه معلقًا عَلَى هَذَا الكلام: (**كانوا ينهونه عن مُجالسة المعتزلة ويأبى حَتَّى وقع فِي حبائلهم وتَجسر عَلَى تأويل النصوص نسأل اللَّه السلامة**) انتهى كلام الذهبي.

فهذا عاقبة منهج الوسطية المزعومة التي لَم تبنَ عَلَى كتاب اللَّه وسنة

رسوله صلى اللَّه عليه وسلم ومنهج سلف الأمة رحمة اللَّه تَعَالَى عليهم أجمعين، وأتوج هَذِهِ الكلمة بكلام لابن القيم رحمة اللَّه عليه ولا شك أنه سوف يُغضب كثيرًا من الناس الذين يقولون -عائبين علينا-: لِما هَذَا الكلام فِي المبتدعة؟ لِما تتركون أصحاب المنكرات أصحاب الخمر، وأصحاب البدع، وأصحاب وأصحاب وتتوجهون إلى المبتدعة؟ ومع أننا وللَّه الحمد لن نترك هؤلاء ولَم نتركهم فخطَبُنا تشهد بذلك تشهد بإنكارنا عليهم ولكننا سوف نَجعل الكفل الأكبر فِي منابذة أهل البدع وفي القضاء عليهم حَتَّى يطفئ اللَّه عز وجل نورهم ونسأل اللَّه عز وجل الإعانة والتوفيق والتأييد، يقول ابن القيم رحمه اللَّه كما فِي المدارج: (**واشتد نكير السلف والأئمة بالبدعة وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذَّروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا فِي ذَلِكَ بِما لَم يبالغوا فِي إنكار الفواحش والظلم والعدوان؛ إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد**) انتهى كلامه رحمه اللَّه تَعَالَى.

هذا وباللَّه التوفيق وصلى اللَّه وسلم وبارك عَلَى نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين